

دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر

## The Role of Financial Inclusion in Achieving Sustainable Development in Egypt

شادي إبراهيم حسن شحاده<sup>1</sup>

<sup>1</sup> كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

[shady.hash@eco.suezuni.edu.eg](mailto:shady.hash@eco.suezuni.edu.eg)

تاريخ النشر: 2022/07/14

تاريخ القبول: 2022/06/20

تاريخ الاستلام: 2022/06/10

### ملخص:

يحظى الشمول المالي بأهمية متزايدة خلال السنوات الأخيرة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لذلك يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى دراسة انعكاس الشمول المالي على التنمية المستدامة في مصر، وقد اعتمد الباحث في منهجيته على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي بإتباع الأسلوب القياسي، وقد تم إختبار بعض مؤشرات الشمول المالي ممثلة في (فروع البنوك التجارية لكل 100 الف بالغ، صافي الائتمان، الادخار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي)، لبيان أثرها على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر اقتصادي للتنمية المستدامة،

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية طردية بين مؤشري فروع البنوك التجارية، وصافي الائتمان على التنمية المستدامة في مصر، وعلاقة عكسية سلبية بين مؤشر الادخار على التنمية المستدامة في مصر.

**كلمات مفتاحية:** الشمول المالي، مؤشرات الشمول المالي، التنمية المستدامة، مؤشرات التنمية المستدامة، مصر.

**تصنيفات JEL:** Q01 ، C01 ، F36

### Abstract:

Financial inclusion is of increasing importance in recent years for both developed and developing countries, so the researcher aims through this study to study the implications of financial inclusion on sustainable development in Egypt. Testing some indicators of financial inclusion represented in (branches of commercial banks per 100,000 adults, net credit, savings as a percentage of GDP), to show their impact on per capita GDP as an economic indicator for sustainable development.

The study concluded that there is a positive direct relationship Among the indicators of commercial bank branches, net credit on sustainable development in Egypt, and a negative inverse relationship between the indicator of total savings on sustainable development in Egypt.

**Keywords:** Financial Inclusion, Indicators of Financial Inclusion, Sustainable Development, Indicators of Sustainable Development, Egypt.

**JEL Classification Codes:** F36, C01, Q01

المؤلف المراسل: شادي إبراهيم شحاده. الإيميل: [shady79shehada@yahoo.com](mailto:shady79shehada@yahoo.com)

### 1. مقدمة:

يعتبر الشمول المالي أحد العوامل التي تساعد في النهوض بالاقتصاد، عبر ضم الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، وإتاحة تمويل للشركات المتوسطة ومتناهية الصغر وغيرها من الشركات، ورفع مستويات التعليم والتثقيف المالي للفئات المستهدفة، ورفع الوعي المالي لدى المواطنين.

إن تنفيذ استراتيجية الشمول المالي تساهم في الإسراع من عملية التحول من المجتمع النقدي إلى المجتمع اللائقدي، من خلال دعم وتحفيز استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، بهدف خفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع بدلاً عنه، لتعزيز التنمية المستدامة.

وتتمثل إشكالية الدراسة في أن العالم الآن يشهد نمواً كبيراً في القطاع المالي والذي لعب دوراً هاماً في نمو اقتصاديات الدول، حيث تطورت مختلف الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بسرعة فائقة في ظل المتغيرات والتطورات الاقتصادية المتلاحقة، مما جعل الشمول المالي أحد إهتمامات صناع القرار في مختلف دول العالم.

والإقتصاد المصري مثله مثل غيره من الإقتصاديات النامية يعاني من العديد من المشكلات الإقتصادية، ومنها إنخفاض معدل النمو الإقتصادي، وتزايد حدة البطالة والفقر، وإنخفاض الصادرات، وهجرة رأس المال المادي والبشري. وبالتالي قد يكون الشمول المالي أحد الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمثل في التساؤل حول: إلى أي مدى قد يؤثر الشمول المالي على التنمية المستدامة في مصر؟

وترتكز الدراسة على فرضية أساسية مؤداها: قد يساهم الشمول المالي بشكل مؤثر في التنمية المستدامة في مصر.

وتهدف الدراسة إلى إختبار الفرضية السابقة بالتطبيق على الإقتصاد المصري، من خلال نموذج قياسي مناسب خلال الفترة 2004 – 2020 حيث يتم الإعتماد على متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر إقتصادي للدلالة على التنمية المستدامة.

وتتبع أهمية الدراسة في أن الشمول المالي أصبح يمثل عاملاً هاماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما إنه يعمل على تطوير منتجات المؤسسات المالية، وتقديم منتجات مالية أرخص وأسهل وتراعي مصلحة المستخدمين.

وتعتمد منهجية الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تناول المعلومات والدراسات الخاصة بموضوع البحث، كما سيتم الإستعانة بالأسلوب القياسي لإختبار تأثير بعض مؤشرات الشمول المالي كمتغيرات مستقلة على التنمية المستدامة في مصر.

### الأدبيات والدراسات السابقة

تناولت دراسة (Talalwe & Samarah, 2021)، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية: دراسة حالة الدول الاسلامية، وقد اعتمدت الدراسة على نموذجين اقتصاديين باستخدام نموذج الانحدار المتعدد لبحث العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية، وتكونت عينة الدراسة من 28 دولة من الدول الاسلامية التي تتوفر لها بيانات للشمول المالي من صندوق النقد الدولي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر للشمول المالي على النمو الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية.

وقد إستهدفت دراسة (حمدوش، 2020) أهمية الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي: حالة الدول العربية، حيث اعتمدت الدراسة على تحليل مؤشرات الشمول المالي وجهود البنوك المركزية في تعزيزه، وقد توصلت الدراسة إلى أن الدول العربية مازالت متأخرة في تحسين كفاءة وصول الخدمات المصرفية والمالية إلى مختلف فئات المجتمع، وهو ما يتطلب من البنوك المركزية العربية الاهتمام بتعزيز الشمول المالي في ظل سياساتها المصرفية.

أما دراسة (غالي، 2020) دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فقد استهدفت العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي، وقد استخدمت الدراسة الاسلوب الاستقرائي في الجزء النظري والقياسي في الجزء التطبيقي لبيان أثر الشمول المالي على ثلاث مؤشرات للاستقرار الاقتصادي وهي معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة ومعدل التضخم، باستخدام بيانات 17 دولة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 2008-2017، وقد توصلت الدراسة إلى أن بعض مؤشرات الشمول المالي كانت عوامل مفسرة لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، وقدرتها على تفسير معدل

البطالة والتضخم كانت قليلة، ومن هذه المؤشرات عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 شخص، إجمالي الادخار، صافي الائتمان المحلي.

كما تناولت دراسة (شنبلي، بن لخضر 2019) أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، حيث هدفت الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، أهميته أهدافه ودوره في التنمية، وقد إعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، لوصف وتحليل ما ورد في الدراسات والمراجع المرتبطة بموضوع البحث، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستدامة ومسؤولة.

ووفقاً لاطروحة (Nada, 2019)، والتي تناولت الشمول المالي والنمو المستدام في مصر، للتحقيق فيما إذا كان الشمول المالي مرتبطاً بالنمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المستدام في مصر، وقد استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد باستخدام مؤشرات الشمول المالي، لإختبار أربعة متغيرات للشمول المالي وهي متوسط نصيب الفرد من ودائع الأسرة، متوسط نصيب الفرد من قروض الأسرة، عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد فروع البنوك التجارية لكل 100,000 شخص بالغ، لتقييم دور الإدماج المالي في الإدماج الاجتماعي والحد من الفقر في مصر كمؤشر مركب للنمو المستدام، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط قوية بين الشمول المالي والنمو المستدام في مصر.

ووفقاً لدراسة (بدر، 2019) أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر: حالة مصر، والتي استهدفت قياس مدى تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي وتخفيف من حدة الفقر، حيث استخدمت الدراسة الاسلوب القياسي لتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي والحد من الفقر باستخدام نموذج انحدار LS، ARDL لبيانات سلسلة زمنية خلال الفترة 2000-2017، وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة الشمول المالي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وزيادة معدلات الفقر في مصر.

وقد إهتمت دراسة (Eid & Awad, 2018) الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: دراسة حالة عن مصر، بدراسة العلاقة بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية من جهة، والعلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي من جهة أخرى. مع توضيح التحديات والفرص الرئيسية التي تواجهها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للشمول المالي، وقد ركزت الدراسة على مصر كواحدة من أكبر

الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كدراسة حالة لقياس مستوى الوصول الفردي والوعي بالخدمات المالية، حيث تم إجراء مسح على عينة عشوائية من الأشخاص الذين يعيشون في القاهرة، وقد اقترحت الدراسة خارطة طريق لتحقيق مستويات أعلى من الشمول المالي، فهناك حاجة ملحة للحكومات للوصول إلى المزيد من الناس من مختلف مستويات التعليم والدخل، لزيادة وعيهم بالشمول المالي وأهميته.

وفي دراسة (بوكات، 2015) الشمول المالي مطلب عالمي للتنمية الشاملة، فقد تناولت الدراسة الهدف من توسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي وهو تطوير الإنسان، وتحسين مستوى المعيشة، تمكين المرأة، وتعزيز تكافؤ الفرص، بالإضافة إلى وضع إطار تشريعي وتنظيمي واضح لتأسيس بنية تحتية مالية وشبكات متطورة في المناطق الريفية والبعيدة، وتنوع المنتجات والخدمات المالية وتطويرها في المنطقة العربية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطوير البنية التحتية للنظام المالي لا يزال متأخراً في عدد من الدول العربية، وإن المنطقة العربية لا تزال تسجل إحدى أدنى المستويات في العالم فيما يتعلق بالشمول المالي.

#### الفجوة البحثية بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

بعد عرض بعض الأدبيات والدراسات السابقة يتضح أن هناك ندرة نوعاً ما حول دراسة الشمول المالي والتنمية المستدامة، بالرغم من أن هناك كتابات عن الشمول المالي إلا أن أغلبها تركز على العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فيما يلي:

- جاءت هذه الدراسة من أجل تحليل إنعكاسات بعض مؤشرات الشمول المالي على التنمية المستدامة في مصر من خلال استخدام نموذج قياسي خلال الفترة 2004 – 2020، وذلك لبيان أثر مؤشرات الشمول المالي على التنمية المستدامة في مصر.
- تركز هذه الدراسة على العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة وليس النمو الاقتصادي، وسيتم التعبير عن المتغير التابع وهو التنمية المستدامة مع الأخذ في الاعتبار صعوبة قياس التنمية المستدامة بشكل كمي، وهو ما جعل أغلب الدراسات تستخدم نماذج قياسية تضطر إلى استخدام معدل النمو الاقتصادي.

- قامت هذه الدراسة بالتعبير عن التنمية المستدامة بمتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو أحد مؤشرات عملية التنمية، كما إن الدراسات التي ركزت على العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة كانت بشكل نظري ولم تستخدم النماذج القياسية.

### 2. الإطار النظري للشمول المالي

#### 1.2 مفهوم الشمول المالي

يحتل الشمول المالي أهمية كبيرة على مختلف المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، بإعتباره مدخلاً لبناء الاستراتيجيات التنموية ولدوره في مكافحة الفقر والبطالة والإرتقاء بمستوى الانتاجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وتوجد عدة تعريفات لمفهوم الشمول المالي فمنها: إنه عملية تقديم الخدمات المالية إلى الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع بتكلفة معقولة. (عجوز، 2017: 9).

كما عرفه البنك الدولي: على أنه الأفراد والشركات الذين يستطيعون الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبى احتياجاتهم (المعاملات والمدفوعات والادخار والائتمانيات والتأمين) التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة. (بن قيدة و بو عافية، 2018: 93)

وقد عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والشبكة الدولية للتثقيف المالي: على إنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المناسبين وبالشكل الكاف، مع توسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات المالية من قبل شرائح المجتمع المختلفة بهدف تعزيز الرفاهية المالية والإندماج الاجتماعي والاقتصادي. (Abd EL Rahman, 2019: 35) (بختة و عقون، 2018: 3).

أما بنك الجزائر فقد عرف الشمول المالي على إنه: إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة، بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض

أسعار مرتفعة نسبياً مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية. (كركار، 2019: 364).

ويرى الباحث من وجه نظره أن الشمول المالي هو تحقيق الفرص والمساواة بين المستخدمين للحصول على خدمات مالية متميزة بحيث تُلبى الاحتياجات المالية لجميع الفئات دون أي تمييز أو تفرقة.

## 2.2 مؤشرات الشمول المالي

هناك مجموعة من المؤشرات لقياس الشمول المالي، حيث اتفق قادة مجموعة العشرين (G 20) والشراكة العالمية (GPII) في يونيو 2012 بقمة لوس كابوس على هذه المؤشرات، وقد تم تنقيحها وتطويرها في قمة الصين في عام 2016 لتعكس مدى انتشار الخدمات المالية الرقمية، بما في ذلك المدفوعات التي تتم من خلال الحسابات البنكية والانترنت والهواتف المحمولة، وترتكز هذه المؤشرات على ثلاث عناصر اساسية وهي: (صليحة و آخرون، 2019: 4).

الحصول على الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية.

ويمكن عرض تلك المؤشرات في الجدول التالي:

جدول 1: مؤشرات الشمول المالي

مؤشرات القياس الفرعية	المؤشرات الاساسية
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ عدد نقاط الوصول لكل 10000 بالغ على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة.</li> <li>▪ عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 بالغ.</li> <li>▪ حسابات النقود الالكترونية.</li> <li>▪ مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.</li> <li>▪ النسبة المئوية لاجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الادارية لنقطة وصول واحدة.</li> <li>▪ عدد وكلاء خدمات المدفوعات لكل 100000 بالغ.</li> <li>▪ فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ.</li> <li>▪ عدد منافذ وكيل شبكات المحمول لكل 100000 بالغ.</li> <li>▪ النسبة المئوية للمبلغين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى هاتف أو جهاز محمول أو الانترنت بالمنزل.</li> <li>▪ عدد بطاقات السحب الألي لكل 1000 من البالغين.</li> <li>▪ النسبة المئوية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها وسيلة تحويل المدفوعات إلكترونياً عند نقاط البيع.</li> </ul>	<p>➤ الحصول على الخدمات المالية</p> <p>ويشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية الرقمية بسهولة وبتكلفة مناسبة</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب وديعة منتظم.</li> <li>▪ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب ائتمان منتظم.</li> <li>▪ عدد حملة وثائق التأمين لكل 1000 بالغ.</li> <li>▪ عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.</li> </ul>	<p>➤ استخدام الخدمات المالية</p> <p>ويشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المصرفية.</p>

## دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر

<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ عدد معاملات الدفع الرقمية ( الهاتف، الانترنت، البطاقة المصرفية، الحسابات المصرفية)</li> <li>▪ نسبة البالغين الذين يستخدمون حساباً بنكياً بشكل دائم ومتواتر.</li> <li>▪ نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة ماضية.</li> <li>▪ نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية ودولية.</li> <li>▪ نسبة الشركات المتوسطة والصغيرة التي لديها حسابات بنكية.</li> <li>▪ نسبة الشركات المتوسطة والصغيرة التي لديها حسابات ودائع.</li> <li>▪ نسبة الشركات المتوسطة والصغيرة التي لديها قروض قائمة.</li> <li>▪ نسبة الشركات المتوسطة والصغيرة التي تتلقى أو ترسل المدفوعات الرقمية عبر الحسابات المصرفية.</li> </ul>	
<p style="text-align: center;"><b>القدرة على تحمل التكاليف</b> 🇪🇬</p> <p>ويشير إلى تكلفة الاحتفاظ بحساب بنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفضة ويقاس ب:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب بنكي ميني على الحد الأدنى للاجور.</li> <li>▪ متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري اساسي.</li> <li>▪ متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.</li> <li>▪ نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن.</li> </ul> <p style="text-align: center;"><b>الشفافية</b> 🇪🇬</p> <p>ويشير إلى حصول جميع العملاء على المعلومات الخاصة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ القرارات السليمة بشأن استخدام الخدمات المالية ويقاس ب:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ نسبة العملاء الذين أفادوا بأنهم تلقوا معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي.</li> <li>▪ وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.</li> </ul> <p style="text-align: center;"><b>الراحة والسهولة</b> 🇪🇬</p> <p>ويشير إلى وجه نظر العملاء في سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية ويقاس ب:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ نسبة الافراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذي يقضونه في الانتظار بفروع المؤسسات المالية.</li> <li>▪ متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء للاصطفاف في فروع المؤسسات المالية.</li> </ul> <p style="text-align: center;"><b>حماية المستهلك</b> 🇪🇬</p> <p>ويشير إلى القوانين والانظمة المصممة لضمان حقوق المستهلكين وحمايتهم ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة ويقاس ب:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ مدى وجود قوانين ولوائح للشكاوى والتعامل بين المستخدمين والمؤسسات المالية.</li> <li>▪ مدى إمكانية اللجوء إلى العدالة لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية خلال شهرين.</li> <li>▪ نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.</li> </ul> <p style="text-align: center;"><b>التثقيف المالي</b> 🇪🇬</p> <p>ويشير إلى المعارف الاساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم ويقاس ب:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية بهم كل شهر.</li> <li>▪ حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الاساسية ( المعدل- المخاطرة- التضخم- التنوع).</li> </ul> <p style="text-align: center;"><b>السلوك المالي</b> 🇪🇬</p>	<p style="text-align: center;"><b>جودة الخدمات المالية</b> ➤</p> <p>ويشير إلى مدى جودة ونوعية الخدمات المالية</p>

<p>ويشير إلى تأخر المقترضون عن السداد خلال فترة زمنية معينة ويقاس ب:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ نسبة المقترضون الذين يتأخرون أكثر من 30 يوم عن سداد القرض.</li> <li>▪ كيفية حل الازمات المالية من قبل العملاء (الافتراض من الاصدقاء والاقارب- بيع الاصول- قروض بنكية).</li> </ul> <p style="text-align: center;"><b>العوائق البنكية</b> </p> <p>ويشير إلى القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات ويقاس ب:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ نسبة الوحدات الادارية في المناطق الحضرية (3 فروع مالية رسمية على الاقل).</li> <li>▪ نسبة الشركات المتوسطة والصغيرة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصري.</li> <li>▪ مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول الاسواق.</li> </ul>	
---	--

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (علي، 2018: 225-229) & (الشحادة واخرون، 2020: 5-11) & (سالم و يحيى، 2021: 127-128).

### 3. الإطار النظري للتنمية المستدامة:

#### 1.3 مفهوم التنمية المستدامة:

تُعد التنمية عملية متعددة الأبعاد ومتنوعة المجالات. ورغم إن النمو الاقتصادي يمثل جوهر عملية التنمية والقوة الدافعة لها، إلا أن هذا لا يقلل من أهمية الأبعاد الأخرى للتنمية سياسية كانت أو بشرية. كما يمثل التعليم قاعدة الانطلاق الحقيقية للتنمية وذلك بالنظر إلى دوره في تحقيق التنمية المستدامة والإرتقاء بقدرات ومعارف ومهارات الأفراد الذين هم سواعد العملية التنموية وتشكيل اتجاهاتهم وقيمهم. فالتنمية ليست خلق شئ من عدم، ولكنها استثمار للطاقات والقدرات المادية والبشرية الموجودة في المجتمع لتحقيق الرفاهية للجميع واستدامتها. (الحسن، 2011: 1).

وتُعرف التنمية المستدامة على أنها نمط من الرقي والتقدم يتم بموجبه تلبية حاجات الحاضر دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة أو يضعف قدرتها عن تلبية حاجاتها الأساسية. (السالم، 2008: 7).

ووفقاً لتعريف منظمة الامم المتحدة بأنها العملية التي يكون فيها معيار مقبول للمعيشة لكل فرد بدون الإضرار بحاجات أجيال المستقبل. (عباس، 2018: 64).

وهناك من يعرفها على أنها العملية التي يتم من خلالها التخفيف من وطأة الفقر على فقراء العالم من خلال تقديم حياة آمنة ومستدامة مع الحد من تلاشي المواد الطبيعية وتدهور البيئة والخلل الثقافي والاستقرار الاجتماعي. (إدريسي، 2006: 40).

## دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر

كما تعرف التنمية المستدامة على أنها إتاحة وتوسيع فرص ومجالات الإختيار أمام البشر بما يؤدي إلى تحسين جودة الحياة والتحسين في نوعية البشر ويرتبط ذلك بالحرية في كل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. (خمو و عمر، 2018: 131).

ويرى الباحث من وجه نظره التنمية المستدامة على أنها عملية تطوير وتحسين ظروف الواقع، من خلال دراسة الماضي والتعلم من تجاربه، وفهم الواقع وتغييره نحو الأفضل، والتخطيط الجيد للمستقبل، وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات البشرية والمادية بما في ذلك المعلومات والبيانات والمعارف التي يمتلكها المقيمون على عملية التنمية، مع الحرص بأهمية التعلم المستمر واكتساب الخبرات والمعارف وتطبيقها.

### 2.3 مؤشرات التنمية المستدامة:

تطلب التنمية المستدامة ليس فقط تحقيق زيادة في الدخل الفردي، وإنما تغيير في أنماط صنع القرار، ولقد صدرت في عام 1996 عن لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن الامم المتحدة مجموعة من المؤشرات لقياس التنمية المستدامة والتي بلغ عددها 130 مؤشر، ويكون الحق لاي دولة في اختيار ما يناسبها من المؤشرات لتقييم التقدم المحرز للوصول إلى أهداف الاستدامة بحسب توافر البيانات، وتم تخفيض هذه المؤشرات إلى 59 مؤشر نتيجة الصعوبة في الاختيار بينها. (إسماعيل، 2015: 60) ويمكن عرض المؤشرات الاساسية للتنمية المستدامة وفق ما قدمته الأمم المتحدة من خلال الجدول التالي:

جدول 2: مؤشرات التنمية المستدامة

المؤشرات القياسية	المؤشرات
<ul style="list-style-type: none"><li>نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.</li><li>نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي الى الناتج المحلي الإجمالي.</li><li>نسبة الصادرات إلى الواردات.</li><li>تغيير نصيب الفرد من استهلاك الطاقة.</li><li>مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية.</li><li>الدين الخارجي / الناتج المحلي الاجمالي.</li></ul>	<p>المؤشرات الاقتصادية</p> <p>وتشير إلى مدى قدرة الدولة على بناء قاعدة قوية لتحقيق التنمية المستدامة.</p>
<ul style="list-style-type: none"><li>الحد من الفقر.</li><li>معدل البطالة.</li><li>معدل النمو السكاني.</li><li>معدل الأمية بين البالغين.</li><li>معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائي والثانوي والعالي.</li><li>متوسط العمر المتوقع عند الولادة.</li><li>عدد السكان الذين لا يحصلون على مياه نظيفة وخدمات</li></ul>	<p>المؤشرات الاجتماعية</p> <p>وتشير إلى العدالة الاجتماعية التي تعتبر واحدة من أهم القيم الاساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة.</p>

صحية.	
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ نصيب الفرد من الاراضي الزراعية.</li> <li>▪ التغير في مساحات الغابات والاراضي الحرجية.</li> <li>▪ التصحر.</li> </ul>	<p><b>المؤشرات البيئية</b></p> <p>وتشير إلى الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية سواء كانت ايجابية او سلبية.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الحصول على المعلومات والبيانات الرقمية.</li> <li>▪ عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلمي.</li> <li>▪ الانفاق على البحث والتطوير.</li> </ul>	<p><b>المؤشرات المؤسسية</b></p> <p>وتشير إلى القوة الدافعة للنمو الصناعي والتي تساعد على رفع مستويات المعيشة متمثلة في الابتكارات التكنولوجية.</p>

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (شحاده، 2021: 300) & (لوشي و لبوخ، 2015: 8-

17) & (إسماعيل، 2015: 60-64)

### النموذج والقياس

يُعد العرض السابق تحليلاً وصفيًا للدراسة وقد توصلنا فيه إلى أن هناك مؤشرات للتنمية المستدامة يمكن من خلالها قياسها بها، وفي هذا المبحث سيقوم الباحث باستخدام المنهج الكمي بإتباع الاسلوب القياسي مستخدماً نموذج إنحدار متعدد والذي يهتم بتقدير العلاقة بين المتغير التابع وعدة متغيرات أخرى هي المتغيرات المستقلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، حيث سيتم بحث العلاقة بين التنمية المستدامة كمتغير تابع وبعض مؤشرات الشمول المالي كمتغيرات مستقلة، من أجل بحث أثر بعض مؤشرات الشمول المالي على التنمية المستدامة في مصر معبراً عنها بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2004 – 2020 وفقاً لتوافر البيانات والإحصائيات، وتم الحصول على البيانات السنوية من قاعدة بيانات البنك الدولي، وفي ضوء مراجعة الدراسات السابقة فإن الدراسة توصلت إلى متغيرات الدراسة (النموذج المقترح) على النحو التالي:

البيان	المتغيرات والرموز
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بإعتباره أحد المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة، ومقاس (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي عام 2010).	المتغير التابع Y
فروع البنوك التجارية مقاس ب (كل 100 الف بالغ) كدلالة عن أحد مؤشرات الشمول المالي التي تعبر عن الحصول على الخدمات المالية.	المتغير المستقل Z <sub>1</sub>
صافي الإئتمان مقاس ب (الاسعار الجارية للعملة المحلية) كدلالة عن أحد مؤشرات الشمول المالي التي تعبر عن جودة الخدمات المالية.	المتغير المستقل Z <sub>2</sub>
إجمالي الادخار مقاس ب (نسبة من الناتج الاجمالي %) كدلالة عن أحد مؤشرات الشمول المالي التي تعبر عن استخدام الخدمات المالية.	المتغير المستقل Z <sub>3</sub>

المصدر: من اعداد الباحث

## دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر

ويمكن صياغة نموذج الإنحدار المتعدد على النحو التالي

$$Y = f(Z_1, Z_2, Z_3)$$

وتكون الصيغة المقدره للنموذج أو الشكل الخطي للمعادلة

$$Y = c + b_1 Z_1 + b_2 Z_2 + b_3 Z_3 + e$$

حيث

- تعبر  $c$  عن الحد الثابت أو قيم  $Y$  عندما تكون جميع قيم المتغيرات المستقلة تساوي صفر.
- تعبر  $(b_1, b_2, b_3)$  عن معاملات (المعلمات) المتغيرات المستقلة.
- $e$  تعبر عن الخطأ العشوائي.

بتقدير النموذج باستخدام حزمة البرامج الإحصائية E-views 10 فإن نتائج التحليل كانت على النحو التالي:

معادلة الإنحدار بعد تقدير معالم نموذج الإنحدار هي:

$$Y = 2003.60949585 + 210.256524157 * Z_1 + 8.10632595501 * Z_2 - 26.0964924213 * Z_3$$

والجدول رقم (3) يبين نتائج تقديرات النموذج

جدول 3: نتائج معادلة الإنحدار المتعدد وتقديرات النموذج

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة			
	الحد الثابت $c$	$Z_1$	$Z_2$	$Z_3$
$Y$				
قيمة المعامل	2003	210.25	8.10	- 26.09
قيم إختبار T	8.10	5.46	0.55	- 3.35
Prob – المعنوية	0.000	0.000	0.591	0.005
قيم إختبار F	33.31			
Prob – المعنوية	0.000			
$R^2$	0.88			
Adj. $R^2$	0.85			
DW	0.98			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على ملحق رقم (1) ومخرجات برنامج E-views 10.

يتضح من المخرجات أن:

- تعبر  $C$  عن الحد الثابت وإنه في حالة إنعدام المتغيرات المستقلة فإن متوسط معدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كؤشر للتنمية المستدامة في مصر هو 2003.

- مؤشر جودة النموذج R-Sq أو معامل التحديد  $R^2$  بلغ 0.88 بنسبة 88 % ، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة لها قدرة تفسيرية مرتفعة على تفسير أو شرح 88 % من التغير الذي يحدث في التنمية المستدامة في مصر وأن النسبة المتبقية وهي 12 % ترجع لأخطاء عشوائية.
- معامل التحديد المصحح  $Adj. R^2$  بلغ 0.85 بنسبة مئوية 85 % ، مما يستدل منه أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر أو تشرح 85 % من التغير الذي يحدث في المتغير التابع Y وأن النسبة المتبقية 15 % ترجع إلى عوامل أخرى.

### إختبار النموذج

لإختبار النموذج وتأكيد صلاحيته لأبد أن يجتاز العديد من المعايير الإحصائية والقياسية ويمكن عرضها على النحو التالي:-

#### ➤ المعايير الإحصائية

- حيث يتم إختبار الجوهرية الكلية للنموذج (إختبار F Test)، وإختبار جوهرية المعاملات المقدرة (إختبار T Test)، (شحاده، 2018: 147)، وفيما يلي إختبار الفروض ومعاملات الإنحدار.

1- إختبار صلاحية النموذج للتوصل لقرار حول صلاحية النموذج في تمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

#### صياغة الفروض

الفرض العدم	النموذج غير مناسب
الفرض البديل	النموذج مناسب
<p>يلاحظ أن قيم إختبار F أو إحصائية فشر معنوية عند 1% ، 5 % ، 10 % .                      حيث <math>F &lt; F_{جدولية}</math>  <math>1.96 &lt; 33.31</math>                      أو بالنظر إلى Prob - المعنوية عند مستوى معنوية 5% حيث <math>Prob = 0.000</math> وهي أقل من <math>5\% = 0.05</math>                      وعليه فإنه يتم رفض الفرض العدم وهو ( النموذج غير مناسب) ونقبل الفرض البديل وهو ( النموذج مناسب).</p>	

المصدر: من إعداد الباحث.

2- إختبار المتغيرات المستقلة على التنمية المستدامة.

صياغة الفروض

الفرض العدم	المتغيرات المستقلة ليس لها أثر معنوي على التنمية المستدامة.
الفرض البديل	المتغيرات المستقلة لها أثر معنوي على التنمية المستدامة.
<p>يلاحظ أن قيم إختبار T أو إحصائية T، معنوية عند 1% ، 5% ، 10% . للمتغيرات <math>Z_1, Z_3</math></p> <p>حيث T المحسوبة &lt; T الجدولية</p> <p><math>Z_1 \quad 1.96 &lt; \quad 5.46</math></p> <p><math>Z_3 \quad 1.96 &lt; \quad -3.35</math></p> <p>أو بالنظر إلى Prob - المعنوية عند مستوى معنوية 5% حيث Prob = 0.000, 0.005 للمتغيرات المستقلة على التوالي، وهي أقل من 5% = 0.05</p> <p>وعليه فإنه يتم رفض الفرض العدم وهو (مؤشر فروع البنوك التجارية، مؤشر إجمالي الادخار، ليس لهما أثر معنوي على التنمية المستدامة)، وتقبل الفرض البديل وهو (مؤشر فروع البنوك التجارية، مؤشر إجمالي الادخار، لهما أثر معنوي على التنمية المستدامة).</p> <p>وهذا يشير إلى أهمية المتغيرات المستقلة <math>Z_1, Z_3</math> في تفسير المتغير التابع (Y) التنمية المستدامة ومعنويته.</p> <p>أما المتغير المستقل <math>Z_2</math> يلاحظ أنه غير معنوي.</p> <p>حيث T المحسوبة &gt; T الجدولية</p> <p><math>Z_2 \quad 1.96 &gt; \quad 0.55</math></p> <p>أو بالنظر إلى Prob - المعنوية عند مستوى معنوية 5% حيث Prob = 0.591 للمتغير المستقل، وهي أكبر من 5% = 0.05</p> <p>وعليه فإنه يتم قبول الفرض العدم وهو (مؤشر صافي الإئتمان، ليس له أثر معنوي على التنمية المستدامة) ونرفض الفرض البديل وهو (مؤشر صافي الإئتمان له أثر معنوي على التنمية المستدامة).</p> <p>وهذا يشير إلى عدم أهمية المتغير <math>Z_2</math> في تفسير المتغير التابع (Y) التنمية المستدامة ومعنويته.</p>	

المصدر: من إعداد الباحث

➤ المعايير القياسية

- حيث يتم إختبار النموذج من خلال المعايير القياسية وهي
    - أن النموذج لا يعاني من عدم الثبات للبيانات Non-stationarity.
    - أن النموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين (عدم تجانس الأخطاء) Heteroskedasticity
    - أن النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي Autocorrelation .
    - أن النموذج لا يعاني من التداخل الخطي المتعدد Multicollinearity.
- وفيما يلي نوضح تلك الإختبارات.

## ■ أن النموذج لا يعاني من عدم الثبات للبيانات Non-stationarity

حيث يتم إختبار السكون للسلاسل الزمنية وهناك العديد من الإختبارات والطرق الإحصائية المستخدمة في الكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ونذكر من هذه الإختبارات: إختبار ديكي فولر (Augmented Dickey Fuller – ADF) وكذلك إختبار فيلبس برون (Philips Perron – PP)، وتعتبر هذه الإختبارات الأكثر إستخداماً في مجال الدراسات الإقتصادية والقياسية للكشف عن سكون السلاسل الزمنية.

وجداول رقم (4) يبين نتائج إختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لديكي فولر على متغيرات الدراسة، ويتضح من نتائج الإختبارات أن إحصائية (t) للمعلمة المقدرة غير معنوية في مستوى المتغيرات الأصلي (المتغيرات بقيمتها الأصلية دون أخذ أية فروق)، مما يدل على أن مستوى المتغيرات غير ساكن، حيث كان مستوى المعنوية أعلى من 0.05، وتطبق الإختبارات على الفرق الأول للمتغيرات كشفت النتائج عن سكون جميع المتغيرات عدا المتغير  $Y$  وهذا يدل على قبول الفرض بعدم بوجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية، وبالتالي يتم تكرار الإختبار للفرق من الدرجة الأعلى للمتغير  $Y$  وقد كشفت النتائج عن رفض الفرض بعدم بوجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية وقبول الفرض البديل بسكون السلسلة، فالمتغير  $Y$  متغير متكامل من الدرجة الثانية.

جدول 4: نتائج إختبار جذر الوحدة لديكي فولر

المتغيرات Variables	إختبار درجة التكامل من الدرجة صفر (مستوى المتغيرات Level)		إختبار درجة التكامل من الدرجة الأولى (مستوى الفروق الأولى للمتغيرات 1 <sup>st</sup> Difference)		إختبار درجة التكامل من الدرجة الثانية (مستوى الفروق الثانية للمتغيرات 2 <sup>nd</sup> Difference)	
	t- stat.	Prob	t- stat.	Prob	t- stat.	Prob
$Y$	1.824	0.976	- 0.983	0.276	- 3.933	0.000 *
$Z_1$	1.907	0.981	- 3.123	0.004 *	-	-
$Z_2$	- 0.739	0.380	- 3.854	0.000 *	-	-
$Z_3$	- 1.234	0.189	- 3.551	0.001 *	-	-

\*رفض عدم سكون المتغير عند مستوى 5%.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 10

## ■ أن النموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين (عدم تجانس الأخطاء)

### . Heteroskedasticity

ويتم تحديد ذلك من خلال إختبارين هما إختبار (Breusch-Pagan-Godfrey)، وإختبار White للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ، وطبقا لنتائج إختبار White

heteroskedasticity test بلغت قيمة الإحصائية  $0.77 = 77\%$  وهي أكبر من  $5\%$  مما يدل على أن النموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين أو لا توجد مشكلة hetero. كذلك نتائج إختبار (Breusch-Pagan- Godfrey) تبين عدم وجود مشكلة Hetero فهناك ثبات تباين لحد الخطأ Homo. راجع ملحق رقم (2).

▪ أن النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي **Autocorrelation**.

ونستخدم في قياس هذه المشكلة إختبار Durbin Watson وقد بلغت قيمة إختبار  $0.93 D.W$ ، وطبقا للنموذج فان عدد المشاهدات  $n = 17$  وعدد المتغيرات  $k = 3$  ومستوى المعنوية  $5\%$  ومنها نحصل على قيمه  $dl = 0.90$  ،  $du = 1.71$  مما يشير إلى أن قيمة DW تقع في المنطقة المحايدة أو الرمادية (منطقة الشك). ولإتخاذ قرار يتم إجراء إختبار Serial Correlation LM test ومن خلال إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: نحصل على قيمة  $Prob = 0.27$  وهي أكبر من  $0.05$ ، راجع ملحق رقم (3)، وبالتالي القرار يكون بعدم وجود إرتباط أو مشكلة Autocorrelation للنموذج المقدر.

▪ أن النموذج لا يعاني من التداخل الخطي المتعدد **Multicollinearity**.

ويتم الإعتماد على قيمة معامل التضخم التباين (Factors Inflation Variance- VIF)، (نجمة والمزروعى، 2012: 179-180). فكلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدة المشكلة، وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم 5 على إنها إنعكاس لإحتداد المشكلة وتشير إلى وجود مشكلة التداخل الخطي المتعدد Multicollinearity، (متولي، 2016: 152)، كما ينظر البعض لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم 10 على أنها إنعكاس لإحتداد المشكلة (محمود، 2015: 118)، والجدول التالي يبين نتائج حساب معامل التضخم لمتغيرات النموذج، راجع ملحق رقم (4).

جدول 5: نتائج حساب معامل التضخم للمتغيرات المستقلة بالنموذج

Variable	VIF
Z <sub>1</sub>	1.49
Z <sub>2</sub>	1.71
Z <sub>3</sub>	2.27

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على ملحق رقم (4) ومخرجات برنامج Eviews 10

وتشير النتائج في جدول (5) إلى أن قيمة ( $VIF < 5$ ) لجميع المتغيرات، وهذا مؤشر واضح على خلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطي، مما يدل على جودة النموذج المقدر. ومن خلال ما سبق نخلص إلى صلاحية النموذج لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهو دليل على جودة النموذج المقدر وسلامته من أي خلل قياسي، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي<sup>1</sup>. ويمكن تفسير النموذج من خلال الجدول التالي:

جدول 6: تفسيرات النموذج القياسي

المتغير	قيمة $\beta$	التحليل الإحصائي	التحليل الاقتصادي
$Z_1$	210.25	وهي توضح أن هناك علاقة طردية موجبة بين مؤشر فروع البنوك التجارية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فكلما زادت أعداد الفروع للبنوك التجارية، أدى ذلك إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فإذا زاد أعداد الفروع بمقدار وحده واحدة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج بما يعادل 210.25، يفرض ثبات العوامل الأخرى.	إن زيادة أعداد الفروع للبنوك التجارية كدلالة على مؤشر الحصول على الخدمات المالية كأحد مؤشرات الشمول المالي يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة معبراً عنها بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، وقد يرجع ذلك إلى أن الدولة المصرية تعمل على التوسع في تقديم الخدمات المالية في جميع مناطق الدولة سواء الحضر أو المناطق الريفية مما يسهل على المستخدمين الحصول على الخدمات المالية بتكلفة مناسبة ووقت مناسب وهو ما يحقق سرعة في إنجاز المعاملات المالية.
$Z_2$	8.10	وهي توضح أن هناك علاقة طردية موجبة بين مؤشر صافي الائتمان ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فكلما زاد صافي الائتمان، أدى ذلك إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فإذا زاد صافي الائتمان بمقدار وحده واحدة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج بما يعادل 8.10، يفرض ثبات العوامل الأخرى.	إن زيادة صافي الائتمان كدلالة على مؤشر جودة الخدمات المالية كأحد مؤشرات الشمول المالي يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة معبراً عنها بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، وقد يرجع ذلك إلى محاولة المؤسسات المالية في مصر إلى وضع أفضل الاسس والسياسات الخاصة بتمويل المخاطر والتأمين، مع رسم الخطط الشاملة لتوفير أقصى حماية مالية وبأقل تكلفة ممكنة.
$Z_3$	26.09 -	وهي توضح أن هناك علاقة عكسية سالبة بين مؤشر إجمالي الادخار و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فكلما زاد الادخار أدى ذلك إلى إنخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فإذا زاد الادخار بمقدار وحده واحدة فإن ذلك يؤدي إلى إنخفاض نصيب الفرد من الناتج بما يعادل (26.09 -) يفرض ثبات العوامل الأخرى.	إن زيادة الادخار كدلالة على مؤشر استخدام الخدمات المالية كأحد مؤشرات الشمول المالي لا يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة معبراً عنها بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية، وقد يرجع ذلك إلى أن المؤسسات المالية لا تعطي معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية، وعدم خلق بيئة قانونية وتنظيمية لحماية المستخدمين للخدمات المالية.

المصدر: من اعداد الباحث.

<sup>1</sup> لمزيد من التفاصيل يمكن الإتصال بالباحث على shady79shehada@yahoo.com

### 4. خاتمة:

إستهدفت الدراسة الشمول المالي كأحد العوامل لتحقيق التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة 2004 – 2020، وتم التعرف في هذه الدراسة على مفهوم الشمول المالي ومؤشراته، كما تم توضيح مفهوم التنمية المستدامة وأهم مؤشرات قياسها، وقد تم إستخدام الأسلوب القياسي لبيان أثر بعض مؤشرات الشمول المالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كدلالة أو مؤشر إقتصادي لقياس التنمية المستدامة في مصر وقد توصلت الدراسة إلى أن:

- هناك علاقة إيجابية طردية بين مؤشري فروع البنوك التجارية، وصافي الائتمان على التنمية المستدامة في مصر.
- هناك علاقة عكسية سلبية بين مؤشر إجمالي الادخار على التنمية المستدامة في مصر.

### ➤ التوصيات

- العمل على توفير المعلومات الواضحة والكافية حول الخدمات المالية لتمكين المستخدمين من اتخاذ القرارات السليمة بشأن استخدام الخدمات المالية.
- العمل على نشر التوعية المالية ووضع القوانين واللوائح التي يمكن من خلالها حماية المستخدمين.

## 5. قائمة المراجع:

- 1- إدريسي، مصطفى بن محمد الحسن. (2006)، " التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول"، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 2- إسماعيل، معتصم محمد. (2015)، " دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة: سوريا أنموذجاً"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
- 3- بختة، بطاهر. و عقون، عبد الله. (2018)، " الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول: تجارب بعض البلدان العربية"، الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، (27- 28 نوفمبر)، ص ص: 1- 13.
- 4- بدر، أسامة محمد. (2019)، " أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر: حالة مصر"، مجلة التجارة والتمويل، العدد 4، مليه التجارة، جامعة طنطا، ديسمبر، ص ص: 426- 464.
- 5- بركات، محمد كمال الدين. (2015)، " الشمول المالي مطلب عالمي للتنمية الشاملة"، مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد 419، أكتوبر، لبنان، ص ص: 3- 4.
- 6- بن قيدة، مروان. و بو عافية، رشيد. (2018)، " واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد 1، ص ص: 90- 105.
- 7- تلالوة، محمد أحمد. سمارة، وسام عدنان. (2021)، " أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي و تنمية الموارد البشرية: دراسة حالة الدول الإسلامية"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 40، العدد 129، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، مارس، ص ص: 185- 201.
- 8- الحسن، عبد الرحمن محمد. (2011)، " التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها"، الملتقى الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، ص ص: 1- 15.
- 9- حمدوش، وفاء. (2020)، " أهمية الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي: حالة الدول العربية"، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، عدد خاص، إبريل، الجزائر، ص ص: 1- 18.
- 10- خمّو، محمد حسن. و عمر، كرناس سريست. (2018)، " التنمية المستدامة في ظل المواثيق والإعلانات الدولية"، المجلة الاكاديمية، المجلد 7، العدد 1، جامعة نيروز، كردستان العراق، ص ص: 130- 138.
- 11- السالم، غالب محمود. (2008)، " واقع وإمكانات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، فلسطين.

## دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر

- 12- سالم، ياسمينة إبراهيم. و يحيى، هاجر. (2021)، " تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة بعض الدول العربية"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد 1، الجزائر، ص ص: 123-147.
- 13- الشحادة، عبد الرازق. و قاسم، عامر. و الرفاعي، غالب عوض. (2020)، " مؤشرات الاشتغال المالي وأثرها على الاداء المالي للبنوك الاردنية المدرجة في سوق عمان المالي"، مجلة جامعة العين للاعمال والقانون، المجلد 4، العدد 2، الامارات، ص ص: 1-17.
- 14- شحاده، شادي إبراهيم. (2018)، " محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في اللوجستيات في مشروع محور قناة السويس- دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.
- 15- شحاده، شادي إبراهيم. (2021)، " دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر"، مجلة الابداع، المجلد 11، العدد 1، الجزائر، 293-309.
- 16- شني، صورية. و بن لخصر، السعيد. (2019)، " أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 4، العدد 1، ص ص: 104-129.
- 17- صليحة، فلاق. معمر، حمدي. صليحة، حفيفي. (2019)، " تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 4، ص ص: 1-14.
- 18- عباس، و داد. (2018)، " دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر، الأردن واليمن"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر.
- 19- عجوز، حنين محمد. (2017)، " دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء: دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
- 20- علي، عشري محمد. (2018)، " الشمول المالي وأثره على السياسة النقدية: حالة مصر"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 531، القاهرة، مصر، ص ص: 219-254.

- 21- غالي، شرين بشرى. (2020)، " دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، المجلد 1، العدد 1، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، ص ص: 209-250.
- 22- كركار، مليكة. (2019)، " الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر" ، *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، المجلد 10، العدد 3، ص ص: 362-377.
- 23- لوشي، محمد. و لبوخ. نخله. (2015)، " المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة بالجزائر: دراسة تحليلية للفترة 1999-2014"، *مجلة الابداع*، العدد 5، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص ص: 7-19.
- 24- متولي، أحمد. (2016)، " دور سوق الأوراق المالية في نمو الصادرات القطاع الصناعي: دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصري"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.
- 25- محمود، مازن. (2015)، " الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 26- نجمة، ألياس. و المزروغي، علي. (2012)، " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة 1980-2009"، *مجلة تنمية الرافدين*، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 34، العدد 109، ص ص: 164-186.
- 27- Nada, Rania. (2019), "Financial Inclusion and Sustainable Growth in Egypt", **Master Thesis Unpublished**, Harvard University, November.
- 28- Awad, Mai Mostafa. & Eid, Nada Hamed, (2018), "Financial Inclusion in the MENA Region: A Case Study on Egypt ", **Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)**, Vol. 9, No. 1, PP: 11-25.
- 29- Talalweh, Mohammad. & Samarah, Wisam. (2021), "The effect of financial inclusion on economic growth and human development: a case study Islamic world", **Journal of Tanmiyat Al- Rafidain**, Vol. 39, No. 129, College of Administration and Economics, University of Mosul, Iraq, March, PP: 185-201.

30- Abd EL Rahman, Rasha Fouad. (2019), "Determinants of financial inclusion in Arab world", journal Contemporary Egypt, No: 533, Cairo, Egypt, PP: 33-59.

31- [www.albankaldawli.org](http://www.albankaldawli.org).

6. ملاحق:

ملحق رقم 1

Dependent Variable: Y  
Method: Least Squares  
Sample: 2004 2020  
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2003.609	247.3352	8.100786	0.0000
Z1	210.2565	38.44129	5.469549	0.0001
Z2	8.106326	14.71532	0.550877	0.5911
Z3	-26.09649	7.766962	-3.359936	0.0051
R-squared	0.884892	Mean dependent var	2611.294	
Adjusted R-squared	0.858329	S.D. dependent var	274.5034	
S.E. of regression	103.3210	Akaike info criterion	12.31588	
Sum squared resid	138777.9	Schwarz criterion	12.51193	
Log likelihood	-100.6850	Hannan-Quinn criter.	12.33537	
F-statistic	33.31250	Durbin-Watson stat	0.980884	
Prob(F-statistic)	0.000002			

ملحق رقم 2

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey  
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.370730	Prob. F(3,13)	0.7755
Obs*R-squared	1.339780	Prob. Chi-Square(3)	0.7197
Scaled explained SS	0.822873	Prob. Chi-Square(3)	0.8440

Heteroskedasticity Test: White  
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.370082	Prob. F(3,13)	0.7759
Obs*R-squared	1.337622	Prob. Chi-Square(3)	0.7202
Scaled explained SS	0.821548	Prob. Chi-Square(3)	0.8443

ملحق رقم 3

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.462542	Prob. F(2,11)	0.2734
Obs*R-squared	3.570997	Prob. Chi-Square(2)	0.1677

ملحق رقم 4

Variance Inflation Factors

Sample: 2004 2020

Included observations: 17

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	61174.70	97.41901	NA
Z1	1477.733	53.83045	1.495283
Z2	216.5407	8.227385	1.712828
Z3	60.32570	27.05126	2.275128